الحلقة النقاشية لتقييم نتائج المؤشرات الكمية والنوعية توصي بـ:

تفعيل برامج التوعية الاعلامية باستراتيجية التخفيف من الفقر

الثورة/ عبدالعزيز الهياجم

عقدت أمس في المركز الاعلامي بصنعاء فعاليات الحلقة النقاشية لتقييم نتائج المؤشرات الكمية والنوعية في الوسائل الاعلامية الرسمية والأهلية والحزبية للفترة يناير - يونيو ٢٠٠٤م حول استراتيجية التخفيف من الفقر.

وفي افتتاح الورشة التي نظمتها وحدة متابعة ومراقبة تنفيذ استراتيجية التخفيف من الفقر بوزارة الاعلام بالتعاون مع الوحدة الرئيسية ألقى الأخ/ حسين مقبل وكيل وزارة الاعلام للشئون الفنية كلمة أشار فيها إلى أهمية انعقاد الحلقة وأهدافها في التعرف على مدى إنسياب الاستراتيجية في التوعية الاعلامية ومكامن الفقر والضعف في التوعية بشقيها الموضوعي والفني بالاضافة إلى التعرف على الصعوبات والمشكلات التي تلازم المواد والبرامج التوعوية في وسائل الاعلام المختلفة.

وأكد على أن الوحدة الفنية بالوزارة قد قامت بعدد من الانشطة من بينها إعداد مصفوفة وخطة العمل للعام ٢٠٠٤م مشيراً إلى أن أي قصور يعود بدرجة أساسية إلى شحة الامكانيات وعدم توفر الكوادر المتخصصة مشدداً على ضرورة تضافر جهود الجميع للوصول إلى الأهداف المنشودة.

ومن جانبه تناول الدكتور عبدالحكيم الشرجبي نائب رئيس الوحدة الرئيسية جملة من القضايا المتعلقة بمهام الوحدة والأهداف المرجوة من عقد هذه الحلقة لتعزيز دور الاعلام في مواكبة تفعيل الجانب التوعوي باستراتيجية التخفيف من الفقر.

واستعرضت الحلقة ١٠ أوراق عمل حول مدى ما عكسته وسائل الاعلام المرئية والمسموعة والمقروءة من فعاليات وأنشطة وبرامج الاستراتيجية خلال النصف الأول من هذا العام وأعقبها نقاش عام واستفسارات أجاب عليها الدكتور يحيى المتوكل مستشار وزارة التخطيط والتعاون الدولي رئيس الوحدة الرئيسية.

وخرجت الحلقة بعدد من التوصيات التي أكدت على ضرورة تفعيل التنسيق بين الوحدة الفنية المصغرة والوحدة الرئيسية وإيجاد آلية مشتركة في هذا الاطار بين وزارتي الاعلام والتخطيط والتعاون الدولي وكذا عمل دورات تدريبية للعاملين في البرامج الموجهة في الاعلام المقروء والمرئي والمسموع والصحف الأهلية والحزبية، والتأكيد على اقامة ورش عمل مستقبلية بهدف تقييم مدى ما أحرز من نجاح على هذا الصعيد.

وإضافة إلى التنسيق مع مؤسسات المجتمع المدني وبدرجة أساسية النقابات والجمعيات الخيرية .. وكذا التنسيق مع وزارة الاوقاف والارشاد لتضمين أهداف وبرامج استراتيجية التخفيف من الفقر في الرسالة الارشادية وتعريف خطباء المساجد بأهمية الدور المناط بهم في هذا الخصوص.

تصوير/ عبدالله حويس

في ندوة عُقدت بمدينة تعز:

١٩ ورقة عمل تشخّص واقع الصناعة والمواصفات والمقاييس في اليمن

الدعوة إلى دعم الهيئة اليمنية للمواصفات وجمعية الصناعيين وخلق بيئة جاذبة للاستثمار

وزير الصناعة يشيد بقدرة الصناعات الوطنية على الصمود في ظل العولمة

كتب/علي البشيري

□ شخّصت الندوة الوطنية حول «الصناعات الوطنية ودور المواصفات والمقاييس في ظل التجارة الحرة»، الواقع الحالي للتصنيع والمواصفات في اليمن والمشكلات التي يعاني منها، واقترحت العديد من الحلول الناجعة والهادفة إلى النهوض بقطاع الصناعة وتفعيل أنشطة الهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس.

الندوة، التي نظمتها الهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس وجمعية الصناعيين اليمنيين خلال الفترة من الـ ١٠ وحتى الـ ١١ من أكتوبر الجاري بمدينة تعز، ناقشت (١٩) ورقة عمل حول التقييس في اليمن ودوره في تعزيز قدرات الصناعة الوطنية ودور وزارة الصناعة والتجارة في دعم الصناعة الوطنية وواقع الاستثمار الصناعي.

الدكتور خالد رأجح شيخ، وزير الصناعة والتجارة، أشاد بقدرة الصناعات الوطنية على الصمود في ظل العولمة وتحرير التجارة، لافتاً إلى أن الصادرات الصناعية شهدت ارتفاعاً كبيراً خلال عام ٢٠٠٣م، مما يشير إلى قدرة الصناعة الوطنية على المنافسة في الأسواق الخارجية، مشيراً إلى الجهود الحكومية بشأن الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، والتي ستبدأ إجراءات الانضمام في نوفمبر القادم، منوهاً بالتسهيلات والتفضيلات التي ستحصل عليها اليمن من منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التي سيبدأ تنفيذها في يناير ٢٠٠٥م.

من جانبه أكد الدكتور عبدالواحد العفوري، مدير عام جمعية الصناعيين اليمنيين، على الاهتمام بالمواصفات، باعتبارها المدخل الأساسي نحو الارتقاء وتعزيز قدرات المنتجات المحلية على المنافسة، مشيراً إلى أهمية تنسيق الجهود الحكومية والخاصة في تعزيز ونشر الوعي بأهمية التقييس في أوساط المجتمع.

وبالرغم من ارتفاع قيمة الإنتاج الصناعي خلال عام ٢٠٠٣م إلى (٤٨٨) مليار ريال والاستهلاك الوسيط إلى (٣٧١) مليار ريال والقيمة المضافة إلى (١١٧,٣) مليار ريال، إلاّ أن نمو هذا القطاع، وخصوصاً الصناعات التحويلية، شهد تراجعاً خلال الأعوام الماضية.

ويرى الدكتور علي قائد، أستاذ الاقتصاد بجامعة صنعاء، أن تذبذب معدل نمو الصناعات التحويلية - عدا تكرير النفط - خلال سنوات العقد الأخير من القرن الماضي بين صعود وهبوط، محققاً نمواً سالباً في بعض السنوات، يرجع إلى تدني ناتج الصناعات التحويلية.

ويؤكد في ورقة العمل المقدمة إلى الندوة، أن تواضع نمو هذه الصناعات يرجع - أيضاً - إلى تدني القيمة المضافة في الصناعات التحويلية الناتجة عن ارتفاع قيمة المستلزمات الداخلة في الصناعة، حيث تشكل نسبة المواد الخام والمواد نصف المصنعة المستوردة أكثر من (٧٠٪)، وهذا يدل على مدى اعتماد الصناعات الوطنية على مدخلات مستوردة.

وأشار قائد إلى تراجع نسبة مساهمة الصناعات التحويلية من (٩٪) في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (١٩٩٠ - ٢٠٠٠م) إلى نحو (٤,٥٪) في عام ٢٠٠٢م، وهذا يعكس ضعف مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي.

واستعرضت الدراسة التحديات والمعوقات التي تواجه الصناعات التحويلية، من أبرزها الطابع الفردي العائلي المهيمن على إدارة المنشآت وتواضع التكنولوجيا المستخدمة وعدم الاهتمام بالمواصفات والمقاييس، بالإضافة إلى الضعف الشديد للبنية التحتية (كهرباء، ماء، وسائل نقل، ...).

كما ناقشت الندوة دراستين حول القطاع الصناعي، مقدمتان من قبل الدكتور محمد قحطان والدكتور عبداللطيف المقدم (جامعة صنعاء)، تطرقتا إلى واقع الصناعة والمعوقات والإجراءات التي ينبغي تنفيذها لتطوير وتنمية قطاع الصناعة، من أبرزها تطوير الأداء الإداري في مؤسسات الدولة، ورفد الهيئات ذات العلاقة بالاستثمار الصناعي بالكوادر الواعية والمؤهلة والمستوعبة للتطورات الحالية على الساحتين المحلية والدولية، وتوفير الأراضي والمجمعات الصناعية، ودعم التعليم الفني والمهني، ورفع مستوى الثقة بين إدارات الدولة والمستثمرين.

كما سلطت الندوة الضوء على واقع المواصفات والمقاييس في بلادنا، باعتبارها المدخل الأساسي لزيادة وتحسين الإنتاج والتصدير.

واستعرض الأخ عبدالسلام غالب القمش، مدير عام الهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس، جهود الهيئة في مجال المواصفات والرقابة على السلع المنتجة محلياً والمستوردة من الخارج، داعياً في نفس الوقت المنتجين والمصنعين إلى الاهتمام بالمواصفات والمقاييس والجودة، خصوصاً في ظل تحرير التجارة.

أما الأخ أحمد البشه، نائب رئيس الهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس، فقد استعرض في ورقة العمل المقدمة إلى الندوة، جهود الهيئة في إعداد واعتماد وإصدار المواصفات القياسية اليمنية، مشيراً إلى أن الهيئة أنجزت (٨١٧) مواصفة قياسية حتى نهاية يونيو ٢٠٠٤م لمختلف السلع والمنتجات.

واستعرضت الدراسة جهود الهيئة في الرقابة والتفتيش وضبط الجودة وإجراء الفحوصات والاختبارات للسلع والمنتجات في مختبرات الهيئة، وأشارت إلى الصعوبات التي تعيق أداء الهيئة، من أبرزها عدم تنفيذ الكادر الخاص بالهيئة، ونقص بعض الأجهزة والمعدات، وعدم كفاية المخصصات التشغيلية المعتمدة قياساً بالمهام المسندة للهيئة، ونقص الكادر البشري، وعدم توفر الإمكانات المادية.

كما تمت مناقشة عدد من أوراق العمل حول دور المواصفات والمقاييس في تطوير صناعة الخبز، ودور الإصحاح البيئي وجمعية حماية المستهلك في تطبيق المواصفات، وتعزيز ثقة المستهلك بالمنتج المحلي، ونطاق عمل اتفاقيتي الـ (SPS) والـ (TBT)، وحاجة اليمن لبناء القدرات في التشريعات والمواصفات الغذائية لاستمرارية الصناعات الوطنية في ظل معايير التجارة الحرة، بالإضافة إلى واقع الإنتاج الزراعي، ومدى مواءمته مع متطلبات السوق الخارجي، وتطبيقات ما بعد الحصاد لضمان الجودة وتطبيق أنظمة الجودة العالمية.

وقد خرجت الندوة بعدد من التوصيات، منها الدعوة إلى دعم الهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس وضبط الجودة بما يمكنها من الارتقاء بعملها تقنياً وفنياً وبشرياً وإدارياً وتوسيع نشاطها ليشمل جميع المحافظات والمنافذ الجمركية وفي كافة المجالات ذات الصلة بها.

وأكدت التوصيات على سرعة إصدار القرارات الخاصة بالإجراءات واللوائح والأنظمة الفنية ذات الصلة بالهيئة والهادفة إلى حماية الصحة والسلامة العامة والبيئة، ودعم الاقتصاد الوطني، وكذا العمل على تضافر الجهود، وتعزيز التعاون والتكامل بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، وذلك بهدف تحسين ورفع مستوى الوعي بالتقييس لدى المواطنين، ودعم الصناعات الوطنية الملتزمة بتطبيق المواصفات والمقاييس.

كما أوصى المشاركون بتقديم مختلف أوجه الدعم لجمعية الصناعيين اليمنيين، خاصة ما يتعلق بتمويل دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات الصناعية القائمة على استغلال الخامات الوطنية، وتشجيع ودعم الصادرات اليمنية وتنمية قدراتها التصديرية، سواء أكانت زراعية أو صناعية أو سمكية أو خدمية، وتهيئة الوسائل والظروف والعوامل التي تؤهلها وتضمن جودتها وقدرتها على الانتشار والمنافسة.

ودعت التوصيات المستثمرين والمعنيين في القطاع الصناعي إلى الاهتمام بالمفاهيم الأساسية للصناعة، والالتزام بتطبيق المواصفات القياسية، والعمل على رفع مستوى الجودة والكفاءة الإنتاجية بالمعايير والمواصفات ووسائل تأكيد الجودة، وتقويم المطابقة، وتبني سياسة التحسين والتحديث والتطوير المستمر، بالإضافة إلى اعتبار الزراعة والتصنيع خياراً استراتيجياً يجب الاهتمام به.

ولفت المشاركون إلى أهمية تشجيع المناخ الاستثماري، والعمل على توفير الشروط اللازمة لخلق بيئة جاذبة للاستثمار، وتضافر وتفعيل الجهود، الحكومية وغير الحكومية، في مكافحة التهريب.

اليوم.. اختتام أربع دورات تدريبية في مجال المفاهيم التنموية

الثورة/رياض مطهر الكبسي

■.. تختتم اليوم بصنعاء أربع دورات تدريبية في مجال المفاهيم التنموية وتحليل المشكلات التنظيمية والمؤسسية لأمناء عموم ورؤساء اللجان المتخصصة بالمجالس المحلية في محافظات «صنعاء، المحويت، مأرب، الجوف، ريمة» التي نظمها الصندوق الاجتماعي للتنمية- فرع صنعاء لمدة خمسة أيام خلال الفترة «٩- ١٣» أكتوبر الجاري..

وأوضحت الأخت المهندسة أفراح سعد المحفدي ضابطة مشاريع التدريب والدعم المؤسسي بالصندوق في تصريح لـ«الثورة» أن الورشة تهدف إلى إكساب المشاركين معارف ومهارات في مجال المفاهيم والسياسات التنموية الجديدة، وشرح وتوضيح مفاهيم الباب التاسع من قانون السلطة المحلية حول المشاركة الشعبية في التنمية المحلية وكيفية تحليلها، ومناقشة وتحليل طبيعة المهام الممارسة حالياً والمحددة بالقانون لأمناء العموم ورؤساء اللجان في المجالس المحلية، وتحليل المشاكل والمعوقات التي تعيق أداء عمل المجالس المحلية بكفاءة، وتبادل التجارب بين أعضاء المجالس المحلية «امتلاك المشاركين المبادئ الأساسية للتخطيط وتسيير المشروعات»، وصياغة ورسم الأهداف، وأخيراً عمل مصفوفات تخطيطية لحل تلك المشاكل والمعوقات.

تجدر الاشارة إلى أن الصندوق الاجتماعي للتنمية فرع صنعاء كان قد نظم خمس دورات مماثلة في نفس المجال خلال الأسبوع الماضي.

بدء صرف مستحقات الرعاية الاجتماعية في المهرة

■.. المهرة/سبأ..

بدأت في محافظة المهرة أمس عملية صرف مستحقات الرعاية الاجتماعية للفصل الثالث لعام ٢٠٠٤م.. وذكر الأخ محمد علي مسلم الفقيه مدير عام الصندوق بالمهرة ان الحالات المعتمدة والمستفيدة من دعم الصندوق بالمحافظة ١١ألفاً و١٤٧ حالة بمبلغ فعلي قدرة ٤٩ مليوناً و ٧٨ ألفاً و٨٠٠ ريال موزعة على مختلف المديريات مشيرا إلى ان الصندوق يتولى عملية الصرف لـ ٥ الاف و٥٢٩٩ حالة في مديريات حوف شحن منعر وحات والمسيلة وحصوين.. فيما تصرف مساعدات ٥٨٧٥ حالة عبر مكاتب البريد في مديريات الغيظة وقشن وسيحوت.

اليوم اختتام مناقشة الاستراتيجية الوطنية لعمل المرأة

وكيل وزارة العمل: الحكومة تسعى لتعزيز مشاركة المرأة في صنع القرار وتسهيل اندماجها في سوق العمل

تغطية/محمد القراري

■.. بدأت أمس بصنعاء مناقشة الاستراتيجية الوطنية لعمل المرأة في بلادنا في ورشة عمل نظمتها وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بالتعاون مع منظمة العمل الدولية وبمشاركة ٤٥ مندوباً ممثلين عن مختلف الجهات المعنية بعمل المرأة وفي جلسة الافتتاح أكد الأخ/ محمد مقبل الفيصلي وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية لقطاع العمل التزام الحكومة المستمر بدعم وإدماج المرأة وتعزيز دورها في التنمية وصنع القرار على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي لأن ذلك يصب في التوجهات العامة للدولة ممثلة بفخامة الأخ الرئيس/ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية وفي إطار المسار الديمقراطي الذي انتهجته بلادنا منذ قيام الوحدة المباركة.

وأضاف أن زيادة دور المرأة واشراكها والأخذ برؤاها في جميع مستويات صنع القرار لابد أنه سيحقق الأهداف المتمثلة في المساواة والانصاف وتسريع وتيرة التنمية الشاملة في البلاد.

وأشار وكيل قطاع العمل إلى الاهتمام الذي حظيت به المرأة من الحكومة وما حققته في السنوات الأخيرة من النواحي الدستورية والتشريعية والقانونية والتي أدت إلى المساواة بينها وبين أخيها الرجل في جميع المجالات ومنها في أسواق العمل كما نص عليه قانون العمل والذي يأتي ترجمة للاتفاقيات والمواثيق الدولية التي تلتزم بها اليمن.

منوهاً أن هناك بعض القصور والمعوقات التي تحد من زيادة فاعلية دور المرأة على الواقع الميداني تعمل الحكومة ممثلة بالوزارة وبالتعاون مع بقية الجهات المعنية حكومية وغير حكومية لمعالجتها مستقبلاً مشيداً بالدعم الذي تلقاه بلادنا من شركائها في التنمية كالمنظمات والهيئات والمؤسسات المانحة والدول الصديقة متمنياً استمرار الدعم والتعاون لتحقيق أهداف التنمية في اليمن.

إلى ذلك استعرضت الأخت مها غالب مدير عام الإدارة العامة لتنمية المرأة العاملة بالوزارة الأنشطة التي قامت بها الإدارة منذ نشأتها عام ١٩٩٨م. وما يتوقع أن تنجزه خلال الفترة القادمة بالتعاون والتنسيق مع منظمات العمل وأصحاب الأعمال لبناء القدرات وتعزيز المساواة في العمل.

وأشارت إلى هيكل مشروع تعزيز قدرات المرأة العاملة في بلادنا والذي ترعاه منظمة العمل الدولية والمعني بتنفيذ الاستراتيجية الوطنية واجراء الدراسات والبحوث الميدانية وتقديم التدريب والتأهيل من خلال الخبراء والاستشاريين والموجودين معنا في هذه الورشة والقيت كلمتان من قبل ممثلا اتحاد نقابات العمال والغرف التجارية والصناعية اشارتا إلى ما تقوم به من جهود لدعم وتحسين الأنشطة الخاصة بالمرأة في هذه المنظمات ومراعاة ظروف عمل المرأة الاجتماعية وغيرها.

كما استعرضتا ممثلتي منظمة العمل الدولية خطط وأهداف المنظمة في عقد مثل هذه الدورات والأهداف المتوخاة الوصول إليها من خلال البرامج والمشاريع التي تنفذ في اليمن وصولاً لتحسين وضع المرأة وامتصاص البطالة وزيادة قدراتها الإدارية وتحقيق المساواة في سوق العمل.

وعقدت جلسة العمل الأولى التي ركزت على الصعوبات التي تواجه المرأة العاملة في اليمن فيما ستنعقد اليوم جلستي عمل قبل اختتام الورشة لبحث آليات التعامل مع التحديات التي نواجهها في سوق العمل وتحديث وتطوير خطة عمل المرحلة الأولى من تنفيذ الاستراتيجية الوطنية.

تصوير عادل حويس

بتكلفة ١,١ مليون دولار

تدشين العمل في مصنع تعليب الاسماك بعدن

■.. عدن/سبأ..

دشن العمل أمس في انشاء مصنع لتعليب الاسماك في منطقة عمران محافظة عدن بمساهمة استثمارية يمنية كويتية تصل الى مليون و مائة الف دولار يستوعب المشروع المقام على مساحة عشرة آلاف متر مربع اكثر من٥٠ عاملاً وعاملة من منطقة عمران الساحلية فيماسيستغرق العمل فيه ٨ أشهر.

وذكر لوكالة الانباء اليمنية/سبأ/المستثمرين حسين حيدرة حسين مشرف تنفيذ المشروع والأخ سليمان جاسم ال كليب من الجانب الكويتي المساهم في تاسيس المصنع ان المشروع سيعتمد تشغيله على المواد الخام المحلية مائة بالمائة و تصل طاقته الاستيعابية الأولية المخزنية من الانتاج الى خمسمائة طن قابلة للزيادة في حين من المتوقع ان تصل الطاقة الانتاجية اليومية من المعلبات إلى ٣٠ طناً خلال ٣٠ ساعة وسيعمل على مدار الساعة ٠٠ منوهين ان نسبة الصادرات من المعلبات المنتجة من المصنع المذكور الخارجية ستصل إلى مائة بالمئة... وقد أكد المستثمر الكويتي سليمان جاسم كليب استعداد بلاده لتنفيذ عدد من المشاريع المذكورة في المنطقة الحرة بعدن ٠٠مشيدا بالدعم الذي حظي به من قبل قيادة المحافظة والسلطة المحلية في عدد من المجالات ٠ يذكر ان المشروع المذكور يدخل في إطار المشاريع الاستثمارية التابعة للمنطقةالحرة بعدن.

حضر تدشين العمل الأخ عبدالخالق البركاني عضو مجلس النواب وعبد احمد صدامي نائب مدير عام صندوق التدريب المهني بعدن ومدير عام مديرية البريقة.

فيما تم تصدير ١٨٠٠ طن من الدقيق

تفريغ ٨٦ ألف طن من الحبوب والمواد المتنوعة

■.. عدن/سبأ..

صدر أمس عبر الرصيف الخارجي لميناء عدن ١٧٥٠ طنا من الدقيق من مصانع الغلال بعدن إلى جمهورية مصر العربية بالاضافة إلى ٣٠ الف كرتون من الصابون إلى الصومال.

وأشار مدير عام ارصفة المعلا بميناء عدن ماهر محمد الشعيبي ان ارصفة المعلا استقبلت نفس اليوم ٣٧ ألفاً و٢٤٧ طنا من الأخشاب والأسمنت بالاضافة إلى ٢٧١ طنا من السكر.

في غضون ذلك استقبل ميناء الحديدة أمس ٤٩ الفاً و١٣١ طناً من الحبوب والمواد المتنوعة حيث افرغت الباخرة ليبيري ويف ٢٢ الف طن من القمح والباخرة سكورا ٤ الاف و٨٣٠ طناً من القمح ايضا.

فيما افرغت الباخرة ريجينا ٢٢ ألفاً و٣٠٠ طن من الذرة والصويا وافرغت الباخرة اجل اكسبرس ١٥٣ حاوية تحمل مواد وبضائع متنوعة.

وأشارت احصائية صادرة عن المؤسسة العامة للموانئ بالحديدة إلى وجود باخرتين في غاطس الميناء تحملان على متنهما ٢٦ ألفا و١٧١ طناً من القمح والبضائع المتنوعة.

وأشارت الاحصائية إلى ان ميناء المخا استقبل أمس ٣ الاف و٥٩٦ رأساً من الاغنام والعجول.